

إنصاف المبرد مما زعمه النحويون من مخالفته مسائل سيبويه
Justifying Al-Mubarrad from what grammarians claimed
of his contradiction of Sibawayh's issues

م.د : هناء عبد محمد الوائلي^(١)

Lect. Hanaa Abdul Mohammed Al-Waeli (PhD)

الخلاصة

يدور البحث حول مزاعم بعض النحويين المتأخرين من وجود اختلاف بين مسائل المبرد في المقتضب ، و بين الكتاب لسيبويه ، في حين نلاحظ أن المبرد يقول (: لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان في النحو (معجم الأدباء ٧ / ١٠٨) ، فالمبرد لا يقصد من وراء ذلك التوسع البسيط على أسلوب سيبويه أن يعارضه و لا أن ينقده و إنما وضع المقتضب في مدة متقدمة من حياته متأثراً بالكتاب من جهة ، و موضحاً بعض مسائله من جهة أخرى ، فقد كان الكتاب بالنسبة للمبرد هو النبع الذي ارتوى منه و تأثر فيه منذ نعومة أظفاره وفي عبارته اعتراف واضح بعلم سيبويه ، و يبدو أن هذا الخلاف مصطنع موضوع قام به بعض الكوفيين لزرع الخلاف بين البصريين و إعلاء شأن مدرستهم الكوفية.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، المبرد، الخلاف، المؤاخذه، زعم

Abstract

Running the research on the rival of some late grammarians from the existence of a difference between Al-Mubarrad's issues in Al-Muqtabas, and the book by Al-Sibawayh, while we know that Al-Mubarrad says: (It was not

possible for him after Sibawayh and knowledge from Ibn Othman in grammar) Dictionary of Literary Figures 108/7), Al-Mubarrad does not intend behind that a simple expansion on Sibawayh's style to oppose it or criticize it, but rather he wrote Al-Muqtabas in an advanced period of his life, influenced by the book from one side, and proved some issues from another side, as the book was clearly for Al-Mubarrad the spring from which he quenched his thirst and was influenced by it since he contributed to contributing to it and in his expression the credit goes to Sibawayh's knowledge, and it seems that these reasons were deliberate by some Kufians to plant reasons between the Basrans and the reasons for their accusation of Kufa

Keywords: Sibawayh, Al-Mubarrad, The reason, The blame, claimed

المقدمة

عرف كتاب سيويه بالكتاب ، أو كتاب سيويه ، ولم يرد أن مؤلفه سماه أو وضع له عنوانا أو اسما كما كان يفعل من سبقه أو عاصره من العلماء ، قال عبد السلام هارون: (وقد يكون أعجل عن تسميته بأنه احتضر شابا فلم يتمكن من معاودة النظر فيه واستتمامه، فليست للكتاب مقدمة وليست له خاتمة مع جلاله قدره وإحكام موضوعاته) ^(٢)، بل اطلق التسمية عليه تلاميذه لسبب كونه الوحيد التي بسط مسائل النحو بعد أن جمع آراء شيوخه أمثال يونس بن عمر بن عبد الله (ت ١٤٩ هـ) و الخليل (ت ١٧٠ هـ) ، ولفظة الكتاب نلحظ أن : الألف و الام (ليست للتعريف بل هي للعهد ، وتعني الكتاب المعهود عند النحويين ، و ثمة ملحظ آخر مفاده أنّ كتب النحويين من الذين سبقوا عصر سيويه) لم يظهر منها كتاب واحد قبل كتاب سيويه (١٨٠ هـ) ، قال الخليل مخاطبا يونس بن عمر عندما قرأ عليه كتابه الجامع :

إِنَّمَا النَحْوُ مَا قَا	له يونس بن عمر
ذَاكَ إِكْمَالٌ وَهَذَا جَامِعٌ	وهما للناس شمس وقمر
وهما بابان صارا حكمة	وأراحا من قياس و نظر

يبدو من ذلك أن يونس بن عمر سبق و إن قرأ على الخليل كتاب (الإكمال) ^(٣) وقد لجأ الباحث الى منهج التحليل و الاستنتاج في بحثه ، فقسّم البحث على مبحث واحد موزع إلى أربعة مطالب اختص كل مطلب بمسألة وضعها النحويون المتأخرون و زعموا أن المبرد ذكرها في كتاب المقتضب ؛ وختم البحث بالنتائج التي خرج بها الباحث أملين أن يضاف هذا الجهد إلى الدرس النحوي في انصاف المبرد مما نسب إليه من مخالفته لسيويه ، إذا أخذنا بالاعتبار أن كتاب المقتضب يعد شرحا وتبسيطا لمسائل الكتاب التي توسّع بها المبرد.

٢ - الكتاب: سيويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار العلم، القاهرة، ١٩٦٦، ج ١، مقدمة المحقق.
٣ - تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، دار المعارف - القاهرة، تحقيق: د عبد الحليم النجار، ط ١، ج ١، ص ٢٢٠.

تمهيد:

الكتاب ل سيبويه ، و كتاب المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) يمثل فيهما المنهج التدويني جانباً مهماً من منهج التحليل النحوي ولا سيما في كتاب سيبويه الذي يمثل وحده مرحلة متفردة من مراحل الدرس النحوي في علوم اللغة العربية ، و هي مرحلة يتبوأ بها الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه مجلس الصدارة في الدرس النحوي، لا يدانيهما أحد من النحاة فيه ، ولا غرو في هذا القول فهذه كلمات علماء النحو العربي ومؤرخيه يقرون بالفضل لهما والسبق بما لا يزيد لغيرهما عليه ، ويقرون أن الكتاب بلغ منزلة لم يبلغها كتاب غيره ، لقد نظر سيبويه إلى أنّ عمل الفعل، الذي هو العامل الفعّال الأقوى في الجملة قائم على التعدي إلى المفعولات لا التعدي إلى الفاعل ، فابتدأ به أولاً في كتابه ثم أكمل مسيرته على وفق الحالات الإعرابية نصب وجر ورفع التي كان ترتيبها على هذا التتابع انعكاساً لمنهجه في تدوين المادة النحوية، وقد كرر سيبويه هذه الحالات بترتيبها هذا في القسمين الرئيسين من كتابه، الأول في الأسماء، والثاني في الأفعال، إن المتأمل في هذا التقسيم يجد أنه خضع لرؤية منهجية منضبطة، وهو أمر غاب عن المبرد في كتاب المقتضب فسرد الأبواب الخاصة بالتعجب في موضع واحد كما سيأتي، و يمثل هذا الاختلاف وجهة أخرى أو منهجية تدوينية أخرى تظهر بعد سيبويه في تلك الحقبة، ويبدو أن الأمر انتقل إلى منحنى آخر في تقعيد القواعد، هو أوضح في الحقبة التي تلت سيبويه، وذلك عند ابن السراج البغدادي (ت ٣١٦ هـ) في كتابه الأصول في النحو، الذي كان هدفه المنشود إعادة صياغة كتاب سيبويه أو مسأله بعد أن أضحى سيبويه مجهول المنهج تناول الباحث أحد أسباب الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، وكذلك تطرق الباحث إلى الخلاف بين علماء البصرة ذاتها معرجاً على النحويين الذين خالفوا سيبويه في بعض المسائل النحوية، واتخذنا من المبرد نموذجاً ؛ ويرمي البحث إلى الكشف عن مسائل الخلاف ومناقشتها ، و تطلبت ضرورة الموضوع الرجوع لمصادر النحو العربي . ودراساتها وتراجم أعلامها ، فلم يلحظ الباحث أي خلاف بين المبرد و سيبويه في المسائل النحوية بقدر ما يشير إلى استدراكات المبرد عليها ، وقد اهتم البحث بالتوفيق بين آرائهما ، ففي البحث مسائل سبق أن نقد المبرد فيها سيبويه قبل تأليفه المقتضب، ثم رجع عنها في المقتضب فوافق سيبويه في رأيه، واسترسل الباحث لمسائل الخلاف بين سيبويه والمبرد الذي صنّف كتاب الرد على سيبويه ، وبيّن ما أخطأ فيه سيبويه من مسائل، وقد وصل إلينا من خلال كتاب (الانتصار) لابن ولادة أحمد بن ولادة (ت ٣٣٢ هـ) الذي ردّ فيه على المبرد منتصراً لسيبويه ؛ فكتاب المقتضب هو كتاب يتناول فيه شرحاً لكتاب سيبويه ، وكما قال عنه ابن ولادة في (كتابه الانتصار) : وليس هو عندنا ممن

يتعمد الكذب^(٤) و يعني به سيبويه ، و يبدو أنه نسب إلى المبرد كتاب) مسائل الغلط و لم يصل إلينا هذا الكتاب مستقلا ، و إنما ورد ذلك عن طريق كتاب الانتصار لابن ولادة ؛ وقد أشار ياقوت الحموي إلى كتاب الانتصار و سماه الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرد^(٥)

ومن الكتاب نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٧٠٥؛ وقد دار الخلاف بينهما حول الاعراب والعلة والرواية والاستشهاد وكان منهج المبرد في خلافه مع سيبويه انه يذكر ما قاله سيبويه ثم ينتقد ذلك بقوله قال محمد بن يزيد.

إنّ الخلاف في الرأي بين النحاة أدى إلى تطور الدرس النحوي وتوسعه، وكثرة المؤلفات فيه مما أغنى الدرس النحوي، فلم ينته الخلاف بين المدرستين بل كان بين علماء المدرسة الواحدة، فهو اختلاف في الرأي وليس اختلاف مدرسي، فقد خالف المبرد سيبويه في مسائل كثيرة، منها مسائل تخص الإعراب والعلة والاستشهاد، وقد ذهب السيوطي إلى أن المقتضب هو شرح للكتاب؛ فهو يذكر ما قاله سيبويه ثم يعقب على مسألة سيبويه بقوله:

(قال محمد بن يزيد متأثرا بنقود الأخفش سعيد بن مسعدة و المازني^(٦))

قال الأخفش (: سمعت أبا العباس المبرد يقول : إنّ الذي يغلط ثم يرجع لا يعد ذلك خطأ ، لأنه قد خرج منه برجوعه عنه ، و إنّما الخطأ المبين الذي يصّر فيه صاحبه على خطئه و لا يرجع عنه ، فذلك يعد كذبا ملعونا^(٧))

و يبدو للباحث أن هذه الأقوال ربما تكون أقوال موضوعة نسبها الكوفيون للمبرد بدافع إظهار مذهبهم بموقف القوة و ان بعض النحاة البصريين يؤيدونهم ، و منهم المبرد أحد أئمة البصريين وربما كان هدفهم من ذلك أن يشككوا في المذهب البصري و في آراء سيبويه الذي عارض إمامهم الكسائي ، لذلك توهّم علماء النحو المتأخرون بأنّها آراء المبرد^(٨)

وقد خالف سيبويه فيها ومن تلك المسائل الخلافية المزعومة سنورها بمطالب، منها:

٤ - الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولادة، تحقيق: د زهير عبد الحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٦٦، ص ١٥.

٥ - ينظر: معجم الادباء، ياقوت الحموي، مكتبة عيسى الحلبي وشركاؤه، مصر، ١٩٨٥، ج ٤ ص ٢٨٨.

٦ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، دار أحياء الكتب، عيسى البابي الحلبي، ط٤ ١٣٣٧٨

٧ - المصدر نفسه.

٨ - مع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مطبعة السعادة، بيروت، ١٣٢٧ هـ، ج١، ص ١٥١،

وينظر المزهر في علوم اللغة، ٣٧٢/٢

المطلب الأول: مسألة إعمال المصدر

في هذا القول يستشهد الشاعر بشاهد ذكره سيبويه في الكتاب يستدل به على إعمال المصدر المعروف بـ (ال) قال: (٩)

لقد علمت أولى المغيرة إنني
ل حُ قُ ث فلم أنك ل عن الضرب مسمعا
يستشهد النحويون بهذا البيت على إعمال المصدر المحلى بالألف و اللام ، فهم يرون أنّ : مسمعا
(منصوب) بالضرب ، و هو مصدر معرف بـ ال و قد يشير نحويو الكوفة إلى إن المبرد خالف سيبويه في
إعمال المصدر الضرب (ونصب) مسمعا (فهو منصوب به، على الرغم من كونه معرف بـ ال ، ومن الذين
أشاروا الى ذلك الخلاف الرضي قال:) وسيبويه و الخليل جوزا إعمال المصدر المعروف بال مطلقا و قد ذكر
أنّه استشهد بالشاهد) مسمعا و المبرد منع ذلك لاستفحال الاسمية فيه (١٠)
و ممن زعم هذه المخالفة كذلك أحمد بن الأمين الشنقيطي الذي أشار إلى أنّ سيبويه أجاز إعمال
المصدر المعروف بـ ال و إنّ المبرد منعه (١١)

؛ كما أشار إلى ذلك محمد بن سعيد الراجعي في شرحه لشواهد ابن عقيل قال : (مسمعا منصوب
الضرب على رأي سيبويه و الخليل ... وذهب محمد بن يزيد المبرد إلى إنّ مسمعا منصوب بمصدر مضمّر
فيكون التقدير عن الضرب ضرب السمع فيضمّر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه) (١٢)
، هذه أقوال بعض النحويين الذين أشاروا بمخالفة المبرد لسيبويه

، وعند الثبت من كلام سيبويه نلاحظ أنّ سيبويه قال : (وتقول عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت
عجبت من الضارب زيدا ، تكون الألف و اللام بمنزلة التنوين)، و استشهد بقول الشاعر : (١٣)
لقد علمت أولى المغيرة إنني
كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
ولدى الرجوع إلى كتاب المقتضب نلاحظ قول المبرد: (وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام.. البيت
أراد عن ضرب مسمع ، فلما أدخل الألف و اللام امتنعت الإضافة فعمل عمل الفعل) (١٤)
فلم نلاحظ في كلام المبرد ما يشير إلى مخالفته رأي سيبويه تقاطع في الآراء فلهما رؤيا واحدة في إعمال
اسم المصدر عمل فعله في التنكير والتعريف.

المطلب الثاني: مسألة (إنّ - إنّما)

٩ - البيت من بحر الطويل وقد نسب سيبويه إلى المراسد الأسدي وأشار ابن يعيش في شرح المفصل ج ٦ / ٦٤.
١٠ - شرح الكافية: محمد بن الحسن الرضي، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٢، ص ١٨١.
١١ - كتاب الدرر اللوامع على هع الهوامع، ٢ / ١٢٥.
١٢ - شرح شواهد ابن عقيل على متن ألفية ابن مالك، محمد سعيد الراجعي، المكتبة الأزهرية - القاهرة ١٣٣١هـ، ط ١، ص ٣٣.
١٣ - الكتاب، ج ١ / ص ٩٩.
١٤ - المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٣٨٨هـ ١ / ١٤.

وما إن طبنا جبن و لكن منايا ودولة آخرينا

أشار إليه ابن يعيش في كتابه ، إذ استشهد النحاة بهذا البيت على أنّ (إنّ) زائدة ، وقد كفت) ما (النافية عن العمل كما تكف) ما (إنّ عن العمل و) ما (في هذا البيت غير عاملة، لأنها لا تعمل عمل) كان(في لغة أهل الحجاز إلا بشروط منها أن لا ينتقض النفي ب) إلا، (و إن لا يتقدم خبرها على اسمها و إن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، و لا تتكرر (١٦)

وقد أشار سيويه إلى هذا الشاهد في موضعين من كتابه قال : (و تصرف الكلام إلى الابتداء في قولك) إنّما ، نحو قولك : ما إن زيد ذاهب (١٧)

و في الموضع الآخر قال: (و إن هي للجزاء و تكون لغوا في قولك : ما إن تفعل ، كما في الشاهد قوله : و ما إن طبنا جبن) (١٨)

نلاحظ أنّ سيويه يذهب كما ذهب الجمهور من أنّ (إنّ) الزائدة إذا وردت بعد) ما (كفتها عن العمل كما تكف) ما (إنّ عن العمل؛ وما نلاحظه أنّ الرضي قد زعم أنّ المبرد قد خالف سيويه في هذه المسألة ، لأنه يرى أنّ) ما (تعمل عمل) ليس (مع زيادة) إنّ(بعدها ، قال الرضي : (وقد جاءت (إنّ) كافة شذوذاً ، و هو عند المبرد قياس) (١٩).

و ثمة ملحظ عند الباحث مفاده أنّ المبرد لم يصرح بذلك ، و إنّما ذهب خلاف ما زعمه الرضي ، بلحظ قول المبرد : (و تكون إنّ) (زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق فيمتنع) ما (بها من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقاً ، كما يمتنع) إنّ (الثقيلة بها النصب في قولك : إنّما زيد أخوك (و استشهد في البيت نفسه) فما إن طبنا جبن ... (؛ وقال المبرد كذلك في توضيحه عن مواضع) إنّ (المكسورة : (أن تدخل زائدة مع) ما (فتردها إلى الابتداء كما تدخل) ما (على) إنّ (الثقيلة فتمنعها من العمل و تردها إلى الابتداء في قولك : إنّما زيد أخوك) (٢٠)

وفي موضع آخر قال المبرد : (فالموضع الذي تغير فيه الاعراب هو وقوعها بعد ما الحجازية في قولك : ما زيد أخاك ، و ما هذا بشراً) (٢١)

يبدو للباحث أنّ آراء المبرد لم تخرج عمّا ذهب إليه سيويه، بل يتفق معه في الحكم.

١٥ - البيت من البحر الوافر وقد نسبته سيويه إلى المزار المرادي، ينظر: المقتضب، ١، ١٤. وينظر: شرح المفصل، ٦/ ٥٦

١٦ - ينظر: شرح المفصل، ٦/ ٥٦، وشرح ابن عقيل ج ١، ٣٠٢..

١٧ - الكتاب، ج ١، ٤٧٥.

١٨ - المصدر نفسه ٢ / ٣٠٥

١٩ - شرح الكافية، ١ / ٢٤٦

٢٠ - المقتضب، ١ / ٥١

٢١ - الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصرف، المبرد، تحقيق: زكي مبارك، ط ١٩٣٧ ج ٤ / ١٠

المطلب الثالث: الهاء من الحروف الزائدة

من ضمن مزاعم النحويين حول مخالفة المبرد لسيبويه في مسألة (الهاء) ، فقد أجمع الجمهور على أنّ حروف الزيادة هي عشرة و قد عمل النحويون على اختصارها في الألفاظ: (سألتمونيها - اليوم تنساها - أتاها سليمان - السمان هويت) ؛ قال سيبويه : (وهي عشرة ... و أمّا الهاء (فتزاد لتبين بها الحركة ... بعد ألف المد في الندبة و النداء نحو واغلاماه و يا غلاماه) ^(٢٢) ، أما النحويون فيزعمون أنّ خلافاً أن شبه المبرد على سيبويه ؛ منهم ابن يعيش حيث زعم أنّ المبرد قال بزيادة (الهاء) قال: (وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة و احتج بأنّها لم ترد إلا في الوصف ، من نحو أرمه و أغزه واخشه ، قال : فلا أعدها من الحروف التي كثرت زيادتها و الصواب الأول وهو رأي سيبويه) ^(٢٣)

و كذلك ما زعمه ابن الحاجب في قوله : (و أمّا الهاء فكان المبرد لا يعدها من الزيادة) ^(٢٤) ولم يخرج الأشموني عن حملة النحويين ضد المبرد قال : (و انكر المبرد زيادتها) ^(٢٥) و كذلك صرح الصبّان في حاشيته بقوله : (و لا جواب للمبرد على زيادتها) ^(٢٦) و نقل البغدادي رأي ابن جني قال: (وكان أبو العباس يخرج الهاء من حروف الزيادة و هذه مخالفة للجماعة و غير مرضٍ عندنا ، وذلك أنّ الدلالة قد قامت بزيادة الهاء في غير ما ذكر) ^(٢٧) ومما ينبغي ملاحظته أنّ هؤلاء النحويين متفقون على اسناد القول للمبرد، في حين نلاحظ أنّ المبرد لم يخرج الهاء من حروف الزيادة، ولم يجد الباحث لهذه المخالفة أصلاً في كتاب المقتضب بلحاظ الفقرات في أدناه:

أ- يحكى أنّ المبرد سأل شيخه المازني عن حروف الزيادة ، فأنشده ^(٢٨)
هويت السمان فشيبني
وقد كنت قدما هويت السمانا
فقال المبرد لم لم تجني؟ فقال له قد أجبتك في الصدر والعجز (هويت السمان)
ب- قول المبرد في باب معرفة الزوائد و مواضعها قال : (وهي عشرة أحرف ، الألف و الياء و الواو و الهمزة و التاء و النون و السين و الهاء و اللام و الميم) ^(٢٩)

٢٢ - الكتاب، طبعة بولاق، ٣١٢ / ١
٢٣ - شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١، ط ١.

٢٤ - شرح الشافية ٣٨٢/٢
٢٥ - شرح الأشموني ٢٠٢ / ٤
٢٦ - حاشية الصبان، ٢٠٢ / ٤
٢٧ - شرح شواهد شافية ابن الحاجب، ٣٠١/٤.
٢٨ - شرح المفصل، ١٤١ / ٩
٢٩ - شرح المفصل، ١٤١ / ٩

ث - نلاحظ قول المبرد في باب حروف البدل : (و أمّا الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نحلة و تمرّة) (٣١)

ويبدو للباحث أن مذهب المبرد في (الهاء كونها من الحروف الزائدة) داحض لمزاعم النحويين في هذه المسألة - كما أسلفنا - فضلا عن مطابقتها مع رأي سيبويه.

هل يسد المصدر المؤول من (أَنْ و معموليها) مسد مفعولي (ظنّ) ؟ أتفق الجمهور على إنّ : ظنّ و أخواتها (أفعال تدخل على المبتدأ و الخبر بعد أخذها الفاعل فإنّها تنصبهما مفعولين لها ، و يسمى المبتدأ مفعولاً أولاً و الخبر مفعولاً ثانياً)، نحو قولنا : ظننت الجوَّ ممطراً ؛ فدخل (ظنّ) على الاســــــــــــميين مباشرة ، و المسألة تنحصر في حالة دخولها على جملة إنّ (بصفة مصدر مؤول هي و اسمها و خبرها ، فهل يسد هذا المصدر المؤول مسد مفعولي) ظنّ ؟ ذهب سيبويه إلى إنّ المصدر المؤول يسد مسد مفعولي (ظنّ) و تبعه لذلك أغلب النحويين قال : (تقول ظننت أنّه منطلق ، فظننتُ عاملة كأنّك قلت : ظننت ذاك و كذلك وددت أنّّه ذاهب ، لأنّ هذا في موضع ذاك إذا قلت : وددت ذاك) (٣٢)

، ويظهر من كلام سيبويه بالإمكان أن نستغني عن المفعول الثاني و إنّ المصدر المؤول يسد مسد مفعولي) ظنّ (؛ أمّا عن رأي المبرد ، نلاحظ أنّ السيوطي و الصبّان يزعمون أنّ للمبرد رأياً آخر مخالفاً لرأي سيبويه ، من ذلك قال السيوطي : (فيه مسائل تسد عن المفعولين في هذا الباب أنّ المشددة و معموليها نحو ظننت أنّ زيداً قائم ، و (أعلم أنّ الله على كل شيء قدير)^(٣٣)(البقرة: ٢٥٩)

وأما ما ورد في حاشية الصبان قوله : (هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر يشكل عليه ، حسبت أنّ زيدا قائم و أن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنّه لا حذف في الكلام أما على مذهب المبرد فإنّ الخبر محذوف أي : (ثابتاً أو مستقراً) ^(٣٤)

؛ إذ اتضح للباحث أن السيوطي و الصبان قد نسبا للمبرد ما لم يقله و لم يذهب إليه ، فالمبرد قد ذهب إلى أن المصدر المؤول يسد مسد مفعولي ظنّ) متابعا سيبويه فيما ذهب إليه قال : (فإذا قلت ظننت زيدا فانت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت منطلقا ففيه وقع الشك ... فإذا قلت : ظننت أنّ زيدا منطلق لم

٣٤ - همع الهوامع، في شرح الجوامع، ط ١، مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ، ١٦٥/٢، و ينظر المزهري في علوم اللغة ، ٣٧٢ / ٢

تحتج إلى مفعول ثان ، لأنك أتيت بذكر زيد في الصلة لأنّ المعنى ظننت انطلاقا من زيد فلذلك استغنيت^(٣٥)، فلا معارضة للمبرد مع سيبويه خلافا لما قاله السيوطي و الصّبّان.

نتائج البحث:

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- ١- أن المبرد قد خالف سيبويه في مسائل ذكرها في كتابه (الانتصار)، ولكنه تراجع عنها في كتابه المقتضب.
- ٢- عكف المبرد منذ صباه على دراسة الكتاب وقرأه على شيخه المازني، بمعنى أن المازني على دراية بمؤاخذات المبرد على سيبويه.
- ٣- يعد كتاب المقتضب توسعة لمسائل الكتاب بتفصيل أكثر.
- ٤- اتضح للباحث إن مزاعم النحويين حول ردود المبرد غير صحيحة، فلم يؤخذ على سيبويه رأيه بل فصل مسائل الكتاب بلغة واضحة عرض عنها سيبويه في حينها.
- ٥- اتضح للباحث أن الخلاف موجّه بين علماء البصرة أنفسهم، وإن للكوفيين يد في بث هذا الخلاف، لغرض إعلاء شأن الكسائي باعتباره مخالفا لسيبويه.
- ٦- لم يخرج المبرد عن آراء سيبويه في المسائل التي ذكرناها في البحث.
- ٧- نقل النحويون المتأخرون آراء المقتضب بحسب أهوائهم، وليس بالمقارنة بين ما ورد في الكتاب والمقتضب.

المصادر والمراجع:

أولا: القرآن المجيد

ثانيا: المصادر

١. الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولادة، تحقيق: د زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٩٦٦، ص ١٥.
٢. تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، دار المعارف - القاهرة، تحقيق: د عبد الحليم النجار، ط ١، ج ١، ص ٢٢٠.
٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.

٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥
٥. شرح بن عقيل على الألفية، عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة اللقاء، قم، ط٣، ١٩٩٨
٦. شرح الكافية، محمد بن الحسن رضي الدين الاستربادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، مطبعة حجازي - القاهرة، ١٢٧٥ هـ،
٧. شرح شواهد شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن رضي الدين الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥
٨. الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، المبرد، تحقيق: زكي مبارك، ط١ ١٩٣٧ ج٤/١٠
٩. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١، ط١.
١٠. الكتاب، سيويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار العلم، القاهرة، ١٩٦٦.
١١. كتاب الدرر اللوامع ي شرح جمع الجوامع: شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني، تحقيق: سعيد بن غانم بن كامل المجيدي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ٢٠٠٨
١٢. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) معجم الادباء (: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: احسان عباس، دار النشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣، ط١.
١٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق ونشر: دار احياء الكتب، عيسى البابي الحلبي، ١٩٨٥
١٤. المقتضب: محمد بن زيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٨ هـ .
١٥. همع الهوامع في شرح الجوامع، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة، ط١ ١٣٢٧ هـ